حرية المرأة في العراق في ضوء فكر سيمون دي بوفوار

م. د.نجيبة إبراهيم أحمد
قسم النظم السياسية والسياسة العامة ، كلية العلوم السياسية
جامعة صلاح الدين – أربيل، أربيل، أقليم كوردستان، العراق.
Email:najeeba.ahmed@su.edu.krd

ئازادى ژن لە عێراق لە بیرى سیمۆن دى بۆڤواردا

د.نەجیبة ئیبراهیم ئەحمد

كۆلیژي زانستەسیاسیەكان/ بەشي سیستەمەسیاسیەكان وسیاسەتي گشتي/ زانكۆي سەلاحەدین –هەولیر

Women's Freedom in Iraq in the Thought of Simone de Beauvoir

Dr. Najeeba Ibrahim Ahmed

College of Political Sciences/Department of Political Systems and Public Policy/Salahuddin University-Erbil

المخلص

رغم مرور أكثر من قرنين، لا تزال الدعوة لتحرير المرأة العراقية تواجه العديد من التحديات، هذه التحديات تشمل انتشار الأمية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، إضافة إلى مستوى الحقوق السياسية والاجتماعية . ومع ذلك، هذا لا يعني عدم وجود تقدم؛ فقد لوحظ بعض التحسن في مجالات متعددة، لكنه يبقى محدوداً، وخاصة في المناطق الحضرية فيما يتعلق بمستوى التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

لذلك يذهب موضوع البحث بالتلائم مع أفكار سيمون دي بوفوار، التي تسعى لإيجاد طريق يضمن حرية المرأة وتحررها، ويمنحها حقوقًا تمكنها من تحقيق مساواة مع الرجل. وهذا بهدف تجاوز المجتمع الذكوري الذي يسعى لقمع وإقصاء الأصوات المخالفة، وتحديداً صوت المرأة التي تدعو إلى رفع الظلم عن النساء ومنحهن الفرصة للتعبير عن حقوقهن وآرائهن بنفس القدر المتاح للرجل.

الكلمات المفتاحية: تحرير المرأة ، الحرية لدى سيمون دي بوفوار، حرية المرأة العراقية.

پوختە:

سەرەڕای تێپەڕبوونی زیاتر لە دوو سەدە، بانگەوازی ڕزگاری ژنانی عێراق هێشتا ڕووبەڕووی چەندین تەحەددایەتەوە، ئەم تەحەددایانە بریتین لە بڵاوبوونەوەی نەخوێندەواری و سروشتی پەیوەندی نێوان ژن و پیاو، ئەمە جگە لە ئاستی مافە سیاسی و کۆمەڵایەتییەکان . بەڵام ئەمە بەو مانایە نییە کە پێشکەوتن نییە؛ هەندێک پێشکەوتن لە بواری جیاجیاکاندا بەدی کراوە، بەڵام هێشتا سنووردارە، بەتایبەتی لە ناوچە شارییەکان سەبارەت بە ئاستی خوێندن و بەشداریی ئابووری و سیاسی و کۆمەڵایەتی .

بۆیە تەوەری توێژینەوەکە لەگەڵ بیرۆکەکانی سیمۆن دی بۆڤواردا دەگونجێت، کە هەوڵدەدات ڕێگایەک بدۆزێتەوە کە ئازادی و ڕزگاری ژنان زامن بکات، هەروەها مافێکیان پێببەخشێت کە بتوانێت یەکسانی لەگەڵ پیاوان بەدەستبهێنێت، ئەمەش بە ئامانجی زاڵبوون بەسەر ئەو کۆمەڵگە پیاوسالارییەدا کە هەوڵی سەرکوتکردن و دوورخستنەوەی دەنگە ناڕازیەکان دەدات، بە تایبەتی دەنگی ژنان، کە داوای لابردنی نادادپەروەری بەرامبەر بە ژنان دەکات و دەرفەتیان پێبدرێت بۆ دەربڕینی ماف و بۆچوونەکانیان بە هەمان ڕادەی لەبەردەستی پیاواندا.

وشە سەرەتاییەکان: ڕزگاری ژن، ئازادی بە گوێرەی سیمۆن دی بۆڤوار، ئازادی ژنانی عێراق.

Abstract

Despite the passage of more than two centuries, the call for the liberation of Iraqi women still faces many challenges, including the spread of illiteracy and the nature of the relationship between men and women, in addition to the level of political and social rights. However, this does not mean that there is no progress; some improvement has been observed in many areas, but it remains limited, especially in

urban areas with regard to the level of education and economic, political and social participation.

Therefore, the research topic goes in line with the ideas of Simone de Beauvoir, who seeks to find a way to guarantee women's freedom and liberation, and grant them rights that enable them to achieve equality with men. This is with the aim of overcoming the male society that seeks to suppress and exclude dissenting voices, specifically the voice of women who call for lifting injustice against women and giving them the opportunity to express their rights and opinions to the same extent as men.

keywords: Women's liberation, Simone de Beauvoir's freedom, Iraqi women's freedom.

المقدمة

منذ العصور القديمة، وجدت المرأة نفسها مقيدة وخاضعة لرغبات الأب والزوج. فالتقاليد الاجتماعية والعادات تفترض أن النساء أقل قدرة من الرجال على الصعيدين الجسدي والعقلي، مما يجعلها بحاجة إلى حماية الرجال، هذه الأعراف دعمتها نظريات اجتماعية بنيت على الاعتقاد بالحتمية البيولوجية، مثل رؤية أرسطو التي اعتمدت على مفاهيم بيولوجية خاطئة، واعتبرت المرأة مخلوقًا أقل في القدرات، وكان أرسطو أحيانًا يصف المرأة بأنها ذكَر غير مكتمل أو ضعيف.

هذه المفاهيم الغربية استغلت ضعف المرأة الجسدي واعتبرت طبيعتها مختلفة أصلاً عن الرجل، وكانت هذه النظرية تعززها وجهات نظر دينية ترى في العلاقة بين الرجل والمرأة تسلسلًا هرميًا داخل الأسرة ، من هذا المنطلق، يصبح من الضروري إعادة النظر في المبادئ التي تحكم العلاقة بين الجنسين، والتي تُعزز تبعية المرأة للرجل منذ النشأة داخل الأسرة، فالتقاليد والأعراف الاجتماعية زادت من تجذر هذا الفهم الخاطئ، وأضاعت حقوق المرأة ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب إقناع المجتمع بتغيير هذه العادات، إذا تحولت إلى ما يعتقد المجتمع أنه واقع لا يقبل الجدل، إذ تُعتبر العادات والتقاليد والظروف السياسية والاقتصادية قيوداً رئيسية في استعباد المرأة لذا، قامت الكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار بجهود كبيرة من خلال كتاباتها، مثل "الجنس الآخر"، للمطالبة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل ومحاربة العنف والتمييز ضدها.

وهذا ماجعلنا من بحثنا البحث عن تحليل واقع حرية المرأة العراقية في ضوء الفكر سيمون دي بوفوار، بعد دراستنا عن واقع حرية المرأة العراقية ودورها في مجال العمل التي مرتبط بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع فمسألة دخول المرأة في معترك الحياة العملية ومشاركتها في العمل والتعليم والقيادة وما إلى ذلك من مختلف مناحي تصطدم بجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وتزداد تعقيداً من تأثير الثقافة العراقية التقليدية التي مايزال قائماً، ومع ذلك فإن حضور المرأة العراقية كان قلقاً بين التقدم والتراجع حيث نلاحظ إن دورها في ظل الظروف الصعبة التي مر بها ولايزال يمر بـ ها العراق قد تراجع كثيراً عن مستوى طموحها في التغيير، لذلك أمام المرأة العراقية فرصة مهمة لكي تثبت وجودها أو تبلور فكرأ نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية.

أهمية البحث : تلعب المرأة دوراً حيوياً في تقدم المجتمع، وتزداد أهمية هذا الدور عند تمتّع المرأة بمكانة محترمة في المجتمع مع توفر فرص العمل والقدرة على التعبير عن رأيها .في هذه الحالة، تتطور شخصيتها ويزداد وعيها بمشكلات المجتمع وتعقيدات الحياة، فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها العراق أدت إلى ضعف مشاركة المرأة وحرية حركتها في عملية التغيير الاجتماعي والتنمية، فالتقاليد المجتمع تُقيّد المرأة من العمل في أماكن وأدوار معينة وتحد من مشاركتها في المناصب القيادية، لذا يُعتبر التغيير الاجتماعي أحد المجالات المهمة التي توفر للمرأة فرصة وحرية للمساهمة في العمل الإنتاجي والتنموي.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية هذا البحث من سؤال محوري ماهي حرية المرأة في العراق في ضوء فكر سيمون دي بوفوار؟ ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:

-ما مفهوم الحرية؟

- تعريف حرية المرأة فكر سيمون دي بوفوار؟.

-مدى مساهمة فكر سيمون دي بوفوار في خدمة تطور المرأة في العراق بعد عام 2005؟.

-هل وصلت المرأة في العراق إلى مرحلة النضج أم لا اذ لم تصل ماهي العقبات امام ذلك؟.

-ماهي المساهمة سيمون دي بوفوار في وضع المقترحات والحلول المناسبة التي تساهم في دعم عمل وحرية المرأة ووضعها في مكانة الاجتماعية مروقة تزيد من مساهمتها في عملية التنمية والتطور في المجتمع، ومنها (المرأة العراقية)؟.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1-التعرف على واقع المرأة العراقية المتغير من ناحية العمل وضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2-التعرف على مدى تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على عمل وحرية المرأة في المجتمع العراقي.

3-المساهمة عبر نظرية سيمون دي بوفوار في وضع المقترحات والحلول المناسبة التي تساهم في دعم عمل وحرية المرأة ووضعها في مكانة الاجتماعية مروقة تزيد من مساهمتها في عملية التنمية والتطور في المجتمع العراقي.

فرضية البحث:

وعليه فإن **فرضية البحث** تكمن، بأن سيمون دي بوفوار تهدف إلى التحرر المرأة من القيود التي فرضت عليها واستعادة شأنها الحقيقي في الحياة باعتبارها إنساناً فاعلاً وليست كياناً آخر بالنسبة إلى الرجل، فلا بد حينئذ من الاعتقاد بكونها إنساناً مثله تماماً والرقي بشأنها في المستويات كافة وتعريف شخصيتها بصفات ذاتية تسمو عن تلك الصفات التي كبلتها بقيود التبعية على مر التاريخ، وعلى هذه أساس ساهم فكر سيمون دي بوفوار في تطور حرية المرأة على المستوى العالمي، إذ ما مدى تطور مفهوم حرية المرأة في العراق من تلك الأفكار بعد عام 2005؟.

منهجية البحث:

وكما أن **المنهج المتبع في البحث** هو المنهج التحليلي لتعرف على واقع المرأة العراقية المتغير بعد عام 2005 ، من ناحية العمل وضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقاً لفكر سيمون دي بوفوار حول المرأة وقضاياها.

هيكلية البحث: تكمن الهيكلية البحث من المباحث التالية:-

-المبحث الأول: في ماهية حرية المرأة في فكر سيمون دي بوفوار.

المبحث الثاني: واقع المرأة في العراق بعد عام 2005.

المبحث الثالث: تقييم حرية المرأة العراقية في ضوء فكر سيمون دي بوفوار.

المبحث الأول: في ماهية حرية المرأة عند سيمون دي بوفوار

بما أننا ندرس حرية المرأة في العراق، سنعتمد على فكرة حرية المرأة لدى المفكرة الفرنسية سيمون دو بوفوار .بعد أن وجدنا من الضروري أن نخصص هذا الموضوع والبحث عن أهم المفاهيم والأدوات التي اعتمدتها هذه المفكرة لقضية تحرير المرأة، كالآتي:-

المطلب الأول: الحرية لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مفهوم حرية المرأة عند سيمون دي بوفوار.

المطلب الأول: الحرية لغة واصطلاحاً

أولاً:الحرية لغة:-

جاء في معجم لاروس الحرية (laliberte) " اسم مؤنث من أصل لاتيني ليبرتاس((lat-libertas)، وتعني حالة الشخص الذي يكون غير خاضع للعبودية أو السجن "[1]. الحرية هي حق يتعلق بالفرد والطابع الإنساني بشكل عام، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الديانة أو اللون. وبذلك، تصبح

[1] -Dictionnaire de francais,Larousse,2010,p.587.

الحرية حقاً ينبغي لكل فرد أو كيان أو دولة الاستمتاع به، حيث أن مبدأ الحرية عام ولا يقتصر على فئة معينة ، يمكن للفرد أن يكون موجوداً بصفته ككيان واعي لذاته، وكذلك ككيان معنوي وحائز على حقوق وواجبات محددة غير مقيدة كما هو الحال في حالة العبودية التي تحول دون حريته وإرادته، عبودية تجبره على القيام بأفعال ليست من اختياره، مثل أداء واجبه تجاه سيده دون حصوله على حقوقه وحريته، وهكذا هو الحال للسجين الذي يفتقد الحرية والاختيار، مما يجعل حريته وإرادته مقيدة بقوة خارجية تمنعه من ممارسة حقوقه[1].

أما في معجم أكسفورد تعرف الحرية " أن يتمكن الفرد من القيام بما يشاء والانتقال إلى أي مكان يرغب فيه، مما يتيح لهم ممارسة حقوقهم المدنية، مهما كانت النفقات المرتبطة بذلك"[2]، من الجوانب الأساسية للحرية هي قدرة الإنسان على اتخاذ القرارات وتنفيذ الأفعال بناءً على إرادته الخاصة دون أي تدخل خارجي، هذه الحرية تعطي الفرد حقوقًا مدنية يمكنه التمتع بها بحرية، مثل حرية التصرف واتخاذ القرارات.

ثانياً: الحرية اصطلاحاً:-

فالحرية اصطلاحاً لها عدة تعاريف حيث يقول أندريه لالاند " الإنسان الحر هو من لا يكون عبداً أو سجيناً، والحرية تمثل تلك الحالة التي يستطيع فيها الشخص القيام بما يرغب به دون أن يكون تحت تأثير أو رغبة شخص آخر، بمعنى عدم وجود ضغوط خارجية تلزمه بما لا يريده. "[3]،في الماضي، كانت العبودية تسيطر بشكل كامل على حياة البشر، حيث كان يتم بيعهم وشراؤهم واستغلالهم في أعمال شاقة، مما يعني أن حريتهم كانت مسلوبة وأفعالهم مقيدة بإرادة الآخرين، تلك العبودية ظهرت بوضوح من خلال النظم الإقطاعية والملكية، إذ كانت تجبر الإنسان على الحياة ضمن حدود ضيقة. وبشكل مشابه، يعاني السجين من قيود تقيد حريته وتحد من إرادته، حيث تصبح أفعاله محكومة بسلطة خارجية تجبره على التصرف بطرق معينة، مما يمنع تحقيق حريته الكاملة.

يضيف أندرية لالاند تعريف الحرية بمعناه العام فيقول" الحالة التي يكون فيها الكائن حراً هي الحالة التي يتصرف فيها وفقاً لرغباته وطبيعته دون ضغوط أو إكراه. "[4]،الحرية هي سمة ترتبط بالكائنات الحية، كالإنسان والحيوانات والنباتات ويتميز الإنسان عن بقية الكائنات بقدرته على التفكير الواعي والتعبير المتزن، بالإضافة إلى إمكانية اتخاذ قرارات مستقلة. الشخص الحر هو من لا يتأثر بالقيود والضغوط الخارجية، ويمتلك حرية الاختيار في أفعاله وفقاً لإرادته وطبيعته.

من كل ذلك، يمكننا القول إن الحرية تتجسد في قدرة الفرد على اتخاذ أفعاله بناءً على إرادته الحرة ومع ذلك، تظل للحرية حدود تنبع من القيود الاجتماعية والسياسية والقانونية والدينية؛ فهي ليست حرية مطلقة، إذا سادت الفوضى والتسيب واللامبالاة في المجتمع، يجب أن ندرك مسؤوليتنا تجاه

[1] عبدالمنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة،2000 ،ص435.

[2] Oxford word power dictionary,University paris,2006,p.424.

[3] أندرية لالاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: أحمد عويدات،مجلد1، منشورات عويدات، بيروت-باريس،ط2، 2001، ص727.

[4]. أندرية لالاند، الموسوعة الفلسفية، المصدر السابق، ص727

أفعالنا ونتائجها، فالحرية تعني ممارسة الفرد لحقوقه دون إيذاء الآخرين، وأن يكون تصرفه ضمن حدود القانون والمجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم حرية المرأة عند سيمون دي بوفوار[1]

وفقًا لرؤية دي بوفوار، يُنظر إلى دور المرأة على أنه ثانوي بسبب العالم الذي يهيمن عليه الرجال، حيث تُسيطر الرجال على القوانين والمسؤوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،".توضع المسؤوليات بين أيدي الرجال، بينما يكون دور المرأة ثانوياً أو نسبياً"[2].

بدأ تاريخ تحرر المرأة الفرنسية في عام 1918، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما زاد الاحتياج للأيدي العاملة بفرنسا نظراً لوفاة العديد من الرجال خلال الحرب، لم يكن هناك بديل عن دخول المرأة إلى سوق العمل . كان هذا التحول مدفوعاً بأسباب اقتصادية، حيث لعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في تمكين المرأة من الحصول على حقوقها وإن كان بصورة محدودة، الأمر الذي ساهم في الاعتراف بمكانتها كإنسان مساوية للرجل، لذا، كان نضالها طويلاً وشاقاً للوصول إلى حقوقها[3].

فكلمة "رجل " في اللغة الفرنسية تُعتبر مرادفًا لكلمة "إنسان"، وهذا يعني أن "الرجال يميلون إلى النظر إلى أنفسهم كالمعيار لكل شيء، أما المرأة فقد ظلت، في نظرهم، الكائن الآخر أو اللغز الذي يصعب فهمه، وإذا كانت التوراة تشير إلى أن الله خلق آدم أولاً وخلق حواء من ضلعه بعد ذلك، فقد ظن الرجل أنه المسؤول عن خلق المرأة بنفسه. ومن هنا، ابتكر الرجال فكرة "الأنثى الخالدة "بعقولهم، مستندين إلى أوهامهم وأحلامهم وآمالهم وآلامهم. نتيجة لذلك، أصبحت المرأة تجسيدًا لهذا الكائن الغامض الذي يصعب فهمه، حيث تداخلت فيها عناصر الحياة والموت، وامتزجت الطبيعة بالصناعة، وتلاقى فيها النور مع الظلمة"[4].

قضية المرأة تعود إلى بدايات الفكر الإنساني، حيث واجه البشر ثنائية جديدة تتمثل في الذكورة والأنوثة، وأصبحت جزءاً من ثنائيات معتادة . أشار الفيلسوف اليوناني فيثاغورس إلى وجود مبدأ خيّر يخلق النظام والنور والرجل، ومبدأ آخر شرير يخلق الاضطراب والظلام والمرأة، مما أدى إلى نشوء إشكالية مرتبطة بالمرأة، وليس الرجل، الرجل اعتبر نفسه المقياس وعُدّت الرجولة هي القاعدة السوية،

---

[1] سيمون-إرنستين ، لوسي ماري برتراند دي بوفوار، تدعى سيمون دي بوفوار، من أصول فرنسية ولدت في 1 جانفي بفرنساعام 1908، نشأت في وسط عائلي ثري، مما ساعدها على إتمام دراستها وطموحها برخاء لكن بعد الحرب العالمي الثانية فقدت أسرتها ثروتها. كانت كاتبة ومفكرة فرنسية، وفيلسوفة وجودية، وناشطة سياسية ونسوية إضافة إلى أنها منظرة اجتماعية. كتبت دي بوفوار العديد من الروايات والمقالات والسير الذاتية ودراسات حول الفلسفة والسياسة وأيضاً عن القضايا الاجتماعية، اشتهرت بوفوار برواياتها والتي من ضمنها "المدعوة" و " المثقفون" كما اشتهرت كذلك بكتابها "الجنس الآخر"، والذي كان عبارة عن تحليل مفصل حول اضطهاد المرأة وبمثابة نص تأسيس للنسوية المعاصرة، انظر:

Simone de Beauvoir,Woman: Myth& Rrality, in Jacobus,lee A(ed) A Word of Ideas, Bedford\St. Martins, Boston,2006,pp780-795.

[2] مجلة الطليعة، النص الكامل لمحاضرة سيمون دي بوفوار بجامعة القاهرة، ص129.

[3] المصدر نفسه.

[4] زكريا إبراهيم، المرأة من وجهة نظر سيمون دي بوفوار، مجلة العربي،العدد(1973)، ب.ت ، ص97.

في حين بُنيت صورة الأنوثة على أنها حالة غير طبيعية، عُرف العداء لاستلاب حقوق المرأة واضطهادها منذ القدم[1]. ومن الأمثلة على ذلك القديس بولس الذي رأى أن المرأة خُلقت لأجل الرجل وليس العكس. كذلك، اعتبر القديس توما الأكويني أن المرأة بطبيعتها تكون خاضعة للرجل، على اعتبار أن الرجل يمتلك بصيرة عقلية أوفر، كل ذلك جعل من المرأة ذاك الوجود الآخر، أو الجنس الثاني الذي حُكم عليه بأن يظل محاطًا بالأساطير والخرافات عبر الزمن[2].

وهكذا يتجه العالمان نحو الاندماج :عالم خارجي عام وذكوري تسيطر عليه (القوة والهيمنة والتسلط)، وعالم داخلي منزلي وأنثوي تتسم بالخدمة، إن جميع أشكال السيطرة المستمدة من الطبيعة أو العرق أو الملكية أو الرتبة تؤسس في جوهرها على تلك السيطرة الأولية للرجل على المرأة، والتي تعتبر أعمق وأشمل من أي تسلط آخر، هذا القانون التاريخي الأساسي يمكن تحقيقه عبر جميع العصور وفي كافة الحضارات[3].

وضع المرأة وعلاقاتها مع أسرتها أو زوجها لطالما كانت جزءاً من مسؤوليات المنزل، وذلك ضمن النظام الذكوري الذي كان سائداً منذ آلاف السنين، وفقًا لحركة النساء المعارضة، فإن التغيير لا يمكن أن يكون مجرد مطالبة بتعديل وضع المرأة وحدها، بل يجب أن يشمل تحولًا جذريًا في العلاقات الاجتماعية ككل. لذلك، كانت الدعوة للمساواة بمثابة مرحلة حتمية لا غنى عنها في حياة المرأة[4]، حسب رأي سيمون دي بوفوار، لا يُولد الكائن البشري كذكر أو أنثى في الأساس، بل يولد أولاً كإنسان، وهذا يعني أن الذي يحدد جوهر الفرد ليس ذكوريته أو أنثويته، بل هو "مدى الحرية التي ينجح في تحقيقها لنفسه، وحجم المسؤولية التي يشعر بها تجاه نفسه وتجاه الآخرين ". وبما أن الإنسان لا يحقق وجوده الحقيقي إلا من خلال الفعل، فإن الأهم هو أن يسعى لتحقيق نفسه كذات واعية حرة ومستقلة، وأن يبني علاقاته مع الآخرين على أساس التبادل الكامل والصحيح [5]. توّضحت دي بوفوار أنها قدمت كتاب "الجنس الآخر "لتحاور نفسها أولاً وتخاطب الآخرين من خلاله،"كنت أرغب في الحديث عن نفسي، لكنني أدركت أنه يجب علي تصوير وضع المرأة، بدأت أولاً بأخذ الأساطير التي صنعها الرجال عن المرأة بعين الاعتبار، سواء من خلال الأديان و الكوسمولوجيات*، والإيديولوجيات والآداب، في كل هذه الحالات، كان الرجل دائمًا يظهر كفاعل ويعتبر المرأة مجرد موضوع أو الآخر"[6].

وضح سيم ون أن المرأة لم تكن تدرك أبداً الهدف من وجودها على هذه الأرض؛ فقد كانت تعيش يوماً بعد يوم، غارقة في ضباب من الالتباس وسط حتميات مترابطة بالنسبة لها، كان البؤس الحقيقي

---

[1] زكريا إبراهيم، سيكولوجية المرأة، مكتبة مصر،القاهرة، ب.ت، ص3.

[2] المصدر نفسه، ص4.

[3] روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة،ترجمة:جلال مطرجي،دار الآداب، لبنان،ط2، 1988، ص25.

[4] المصدر نفسه، ص33.

[5] زكريا إبراهيم، سيكولوجية المرأة، المصدر السابق، ص97.

* الكوسمولوجيا: هو العلم الذي يدرس أصل ونشأة وتاريخ ومحتويات وتطور الكون، ودراسة البنية الواسعة للفضاء، بكل ما فيه من مادة وطاقة.

[6] سيمون دي بوفوار، قوة الأشياء، ترجمة: عايدة مطرجي ادريس،ج1،دار الآداب، بيروت، 1964، ص254.

والوحيد يتمثل في الفقر والجوع والمعاناة الجسدية، أما السعادة، فلم تحمل أي معنى يُذكر في حياتها[1].

وبالتالي، فإن المرأة لا تملك جوهراً أو طبيعة ثابتة؛ بل إن التاريخ والمجتمع الذي تعيش فيه هما من يصوغان قالبها في كل حقبة زمنية، إما للاستمرار في الالتزام به أو التقييد المفروض قسراً[2]، كانت النظرية المحورية لدى دي بوفوار بخصوص وضع المرأة أن جميع الثقافات، حتى تلك التي تعرف المجتمعات الأمومية، تنظر إلى الرجل باعتباره الأساس وتعتبر المرأة أقل شأناً، درست دي بوفوار الفيسيولوجيا والتحليل النفسي والتاريخ، ولم تجد سبباً مقنعاً لهذه النظرة، وخلصت إلى أن فكرة "الآخرية "متجذرة في التفكير البشري؛ فلا توجد جماعة تستطيع أن تنصب نفسها كالفئة الوحيدة دون أن تضع فئة أخرى في مرتبة أدنى[3]، من هذا المنطلق، تأتي الحركة النسائية لتعبر عن وحدتها العميقة وأهدافها المثالية، مقتبسة من دعوة سيمون دي بوفوار للمطالبة بحق المساواة للنساء، هذا هو المنهج الواضح بالنسبة لها :عالم يكون فيه الرجال والنساء متساويين حيث تُمنح النساء نفس فرص التربية والتدريب والأجور التي تُمنح للرجال ضمن نفس الظروف، كانت دي بوفوار تصرخ لتأكيد الهوية الأنثوية ولتحدي السلطة التي يفرضها الرجل والمجتمع، ساعية لاسترجاع حقوق النساء التي أُهملت طويلاً مقارنة بحقوق الرجال، وكأن الرجال هم الوحيدون القادرون على إنتاج الأفكار والنظريات، دون اعتبار أن هناك جنساً آخر قادراً على إحداث تغيير يحمل في طياته الحرية والوعي والمطالبة بالحقوق[4] .

كانت مصممة على تحرير النساء وضرورتها لاستقلالية، وهو مطلب جاء نتيجة الإصرار والمقاومة، وكونها قد وضعت ثقتها في العالم وفي نفسها،" لقد كنا نعارض البنية الاجتماعية القائمة حينذاك، مؤمنين بأهمية إعادة تشكيل الإنسان لقد خلقنا علاقات جديدة مع العالم، حيث كانت الحرية جوهر وجودنا لكن، للأسف، لم يدم هذا الوضع طويلاً ولم يصغ أحد لتلك الدعوات لأن الرجل، بمجرد أن حرك العالم بأنانيته، عاد ليبسط سيطرته عليه مرة أخرى"[5].

إن كتاب "الجنس الآخر" لسيمون دي بوفوار يهدف إلى توثيق تاريخ معاناة النساء، وكيف تم تشويه هويتهن وتحويلهن إلى "الآخر "المطارد والمضطهد في هذا العمل، تناقش سيمون مشكلتين رئيسيتين : الأولى، ما الذي جعل المرأة تصبح "الآخر"، والثانية، ما هي مبررات التخاذل الأنثوي وعدم تحمس النساء لمواجهة الاستبداد الذكوري، والمشروع الذي دعت إليه سيمون يتمثل في تأسيس ثقافة جديدة تطمح إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتسعى نحو حركة تحرير نسوية تخلص المرأة من حالة الخضوع داخل النظام الذكوري الذي همّش الذات الأنثوية، وتؤمن سيمون أن في الماضي كانت المرأة مسلوبة الحقوق والحريات ولم تحقق مكانتها إلا في العصر الحديث فقد سبق وكان يُنتقص من قيمتها ويُنظر إليها كناقصة العقل وذات طبيعة حيوانية وغريزية .لكن المرأة لم ترضَ بهذا الواقع المؤلم، فقد

[1] ينظر: سيمون دي بوفوار، أنا وسارتر والحياة، ترجمة: عايدة مطرجي ادريس، دار الآداب، بيروت، 1961، ص ص135-136.

[2] حفناوي بعلي، مدخل في نظرية نقد النسوي وما بعد النسوية، منشورات الاختلاف، الجزائر،2009 ، ص102.

[3] هاز ل رولي، سيمون وسارتر وجهاً لوجه، ترجمة: محمد حنانا، الدار القومية، بيروت، 2012 ، ص244.

[4] روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، المصدر السابق، ص ص 82-83.

[5] نقلاً عن، أحمد أبو زيد، سيمون دي بوفوار والسارترية، مجلة العربي، الكويت، العدد(332)، 1986، ص32.

عملت في المصانع وتمكنت من الدفاع عن نفسها. هذا الانتقاد لذاتها كان رداً على محاولات خفض شأنها وإضعافها وعجزها[1].

الهدف من كتاب سيمون "الجنس الآخر "كان أن يكون تعبيراً صريحًا عن قضية النسوية"، في هذا الكتاب، تناولت الظروف التاريخية والاجتماعية والنفسية وتأثير الثقافة على خضوع المرأة، تقول سيمون" برغبة مني في التحدث عن نفسي، أرى أنني يجب أن أصف وضعية النساء[2] "، ومن هنا أتى مشروعها ليسائل استعادة حقوق المرأة المسلوبة في المجتمع الذكوري التي تتسم بالتسلط والهيمنة، موضوع تحرير المرأة كان الشغل الشاغل في كتاباتها، فهي تعتقد أن حرية المرأة تعتمد على مدى قدرتها على تغيير النظرة الذكورية لجسدها ونفسيتها، وأيضًا مدى تحررها من الموروث الثقافي الذي يحد من نشاطها، هذا الدور يقع على عاتق المرأة التي تمتلك لغة قوية لنقل مشاعرها وأحاسيسها لمن يشترط عبوديتها، لذلك نادت سيمون بتغيير أوضاع المرأة نحو الأفضل، وهذا ما تناولته سيمون في كتابها يعكس معاناة المرأة التي عانت من سلطة الأبوية في مرحلة الطفولة وسلطة الذكور والمجتمع عند النضج، حاولت الخروج لاستعادة حريتها المسلوبة، حيث تعتبر الجنس الآخر رمزاً للسلطة التي تفرضها عليها الأسرة والرجل والمجتمع، والتي تمنعها من التعبير عن رأيها بحرية كاملة خوفًا من هذا المجتمع، مما جعلها تُعتبر "آخرا "في نظر الرجل[3].

في مستهل حديثها عن كتاب "الجنس الآخر"، تناولت سيمون دي بوفوار وضع المرأة وكيف كانت تعيش تحت وطأة الخضوع والظلم وافتقادها للحقوق، بينما يتمتع الرجل بكامل الحقوق والحريات، وكان يُنظر إلى المرأة بازدراء، حيث اعتُبرت أدنى من الرجل الذي كان له حق إدارة الأعمال كالزراعة والحروب، ورُمز للمرأة بحلول الظلام والشرور[4].

لذلك سعت سيمون إلى التحرر من سيطرة الرجال على النساء، رافضة أن تكون مجرد موضوع للآخرين، بل سعت لتكون محوراً لذاتها، مستعرضة هاجسها النسوي الذاتي الذي كان قوياً ومسيطراً عليها، فقد ربطت الحديث عن نفسها كفرد بمسألة الحديث عن الذات الجماعية للنساء، ولم تفصل بين وضعها كامرأة وبين وضع باقي النساء، هذا يعكس قدرتها على تحويل الذاتية إلى موضوعية، والخاصة إلى عامة كانت المرأة تعاني في أسرتها قبل الزواج، حيث عاشت في حالة من الاضطهاد والقلق، إلا أن الوضع تحسن قليلًا بعد الزواج، خاصة مع تدخل الكنيسة التي حسّنت من حقوق المرأة كفرد[5].

---

[1] سلمى بالحاج مبروك، التأسيس لهوية أنثوية خارج البراديغم الذكوري عند سيمون دي بوفوار، ضمن كتاب الفلسفة والنسوية، تحرير: د.علي عبود المحمداوي، الرابطة العربية للنشر، المغرب، 2013، ص340.

[2] عبد النور إدريس، سيمون والجنس الآخر، مقال منشور في الحوار المتمدن ، العدد(1420)، 2006، ص5.

[3] ينظر: عائشة الصديقي، كتاب الجنس الآخر لسيمون دي بوفوار، مقال منشور في الحوار المتمدن، العدد(21)، 2014، ص1.

[4] سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، نقله إلى العربية، لجنة من أساتذة الجامعة، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت،1966، ص218.

[5] المصدر نفسه،ص 218.

في القرن السابع عشر والثامن عشر، ارتفع مستوى حرية المرأة واستقلاليتها بشكل بسيط، أما في القرن التاسع عشر، فقد أصبحت المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وشاركت في العمل وضمنت لها الحقوق والحريات والمساواة في ظل الثورة العالمية لحقوق الإنسان، تؤكد سيمون دي بوفوار أن الادعاء بضعف المرأة خاطئ، حيث لا يعود ذلك لأسباب فطرية بل للضغوط المجتمعية المفروضة عليها منذ الولادة. وترى أن القول بأن المرأة تفتقر للفكر الإبداعي ينبع من مخيلة أعداء تحرر المرأة، وأن مجتمعًا يزعم اختلاف أفكار المرأة عن الرجل هو مجتمع حرم الإنسانية من عبقريتها وإبداعها[1].

الدعوة التي أطلقتها سيمون دي بوفوار كانت واضحة ومباشرة في تحدي المفاهيم التقليدية الخاصة بالمرأة، والسعي إلى إعادة تعريف هويتها بشكل جديد، مما يشير إلى نظرتها في التخلص من الأساطير والقصص السائدة التي تقلل من شأن النساء، تساءلت دي بوفوار عن الهوية الذاتية والشخصية للمرأة، وطرحت سؤالًا جوهريًا ، ما هي المرأة؟[2] هذا السؤال كان يعتبر صعبًا وغامضًا في البداية، وبالفعل اعترفت بذلك في مقدمة كتابها "الجنس الآخر "حيث قالت بأنها ترددت قبل شروعها في الكتابة عن موضوع المرأة، فما الذي سبب هذا التردد؟ هل كانت بحاجة إلى شجاعة لتواجه المسائل المتعلقة بشؤون المرأة بحسم؟ أم أنها كانت تشعر بتهديد من مجتمع ذكوري متشبث بأفكاره الرجولية والتي بنى على أساسها منظومة متكاملة من الأوهام والرموز عبر التاريخ؟ يبدو أن المجتمع الذكوري كان مسلحًا بالسلطة الكافية لإسكات كل صوت نسوي يخرج عن المسار الذي يرسمه الرجل لها[3].

من كل هذا يمكننا القول إن أهم ما دعت له وأكدت عليه سيمون دي بوفوار هو طلب الاعتراف بهوية المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل، و كانت تطالب بالحرية والاستقلال والمساواة كحقوق مشروعة ينبغي الاعتراف بها، وذلك في مواجهة الواقع القمعي والعادات الثقافية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي أيقظت في دي بوفوار نداء للمطالبة ببعض الحقوق النسوية.

المبحث الثاني: واقع المرأة في العراق بعد عام 2005

تعتبر المرأة العراقية من أبرز الفئات في المجتمع العراقي، ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذا الأمر، وخصوصاً في جوانب مثل التعليم، العمل، السياسة، والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .يمكن دراسة هذه الجوانب بتفصيل كما يلي:

المطلب الأول: الجانب التعليمي:

يُعتبر العراق من بين الدول الرائدة في التصديق على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة . فقد صادق مبكرًا على الاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فالتعليم والتربية في العراق يتمتعان بطابع شامل يشمل كلا الجنسين. ويمكن مناقشة الوضع التعليمي للمرأة العراقية من خلال عدد من الجوانب وهي:-

[1] سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، المصدر السابق، ص ص222-223.
[2] ، سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، المصدر السابق، ص ص222-223.
[3] المصدر نفسه، ص4.

أولاً: وضع التعليم للمرأة في العراق بشكل عام :أصدر العراق مجموعة من القوانين المتعلقة بتعليم المرأة، وأعطى اهتماماً خاصاً لها إلى جانب الرجل لضمان حقوقها التعليمية، حيث أقر قانون التعليم رقم (188) لسنة 1976 بضرورة التحاق كل مواطن، سواء كان ذكراً أو أنثى تتراوح أعمارهم بين (15-45)سنة، بمراكز محو الأمية . بدأت حملة محو الأمية استناداً إلى قانون محو الأمية لعام 1971، مما أدى إلى انخفاض نسبة الفتيات اللواتي لا يعرفن القراءة والكتابة من 64.4 %في عام 1977 إلى 25% في عام 1978[1] ومع ذلك، عادت النسبة للارتفاع مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، حيث تحولت الأولويات نحو المجهود الحربي بدلًا من الرفاهية الاجتماعية والخدمات، ما تسبب في تدهور مجالات التعليم تدريجياً وبعد انتهاء الحرب، شهدت الأوضاع الاقتصادية تحسناً نسبياً لكنها تراجعت مرة أخرى بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، ومع الانسحاب العراق وفرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الأمن بقرار (986)، تراجع مستوى معظم الخدمات في جميع القطاعات، حسب تقرير اليونسيف، انخفضت ميزانية التعليم في العراق من 500 مليون دولار في عام 1990 إلى أقل من 10% من هذا المبلغ بحلول عام1989 [2]، ثم شهد العراق تحسناً نسبياً بعد رفع الحصار جزئياً ضمن برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء، وبعد سقوط النظام عام 2003 والسنوات اللاحقة حتى 2005، شهد العراق تغييرات في البنية الأساسية والإدارية والأمنية، وواجه فوضى وعنف طائفي وانتشار ظواهر كاختطاف الأطفال والفتيات، وأساتذة الجامعات، وحرب الإرهاب وغيرها.

ثانياً: ملامح التعليم في العراق وموقع المرأة فيها :- وفقاً لبيانات وزارة التخطيط العراقية لعام 2007، بلغ عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم حوالي (5758078) طالباً، ما يشكل نحو 19.39 %من السكان، وقد كان التعليم في القطاع الحكومي يهيمن على كافة المراحل الدراسية[3]، أما وفقاً لبيانات 2023، فقد بلغ عدد الطلاب في المدارس والمعاهد الحكومية (10384154) طالباً، بينما بلغ عدد الطلاب في الجامعات (582845) طالباً، وذلك باستثناء الجامعات والمدارس والمعاهد الأهلية[4] .

ثالثاً: أمية بين الإناث :-استندنا في البيانات المتعلقة بأوضاع التعليم في العراق إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، لكن لم نجد بيانات محددة حول نسبة الأمية سواء بين الذكور أو الإناث، لذا اعتمدنا على بعض التقارير مثل تقرير إدارة المرأة العربية لعام 2007، الذي يشير إلى أن نسبة الأمية بين الإناث في العراق كانت (72.4%) بينما تقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى أن نسبة الأمية بين الإناث كانت (68.6%) وبين الذكور (39.1%)، حسب تقديرات عام 2005 للفئة العمرية(من15 إلى 24) سنة، وللفئة العمرية من 15 سنة فأكثر، بلغت نسبة الأمية (74.8%) بين الإناث و(43.4%) بين الذكور، مع معدل أمية إجمالي قدره (9.58%)من إجمالي السكان[5]، كما أفادت بعض الإحصاءات الخاصة بالأمية في العراق لعام 2022 بأن معدل الأمية العام بلغ (12.3%)، بعد أن كان (20.5%) في

[1] الاتحاد العام للنساء العراق، المرأة العراقية: إدارة الارتقاء وتحديات الحصار، بغداد،2002، ص32.

[2] UNICEF:sanctions,schools associated dress,10\12\1998.

[3] وزارة التخطيط العراقية لعام 2007.

[4] إحصائيات 2023..أبنية وطلاب العراق، متاح على الموقع الآلكتروني الآتي:.www.alssaa.com.23\9\2024

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جمهورية مصر العربية، جيزة،2008، ص288.

عام 2010 وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين النساء كانت أعلى حيث بلغت (28%) مقارنة بـ(13%)بين الذكور[1].

رابعاً: معوقات تعليم النساء في العراق:- يمكن توضيح هذه المعوقات عبر النقاط التالية:-

1- الظروف الطبيعية والجغرافية:-فرص التعليم ليست متكافئة لجميع سكان العراق، إذ تزداد نسبة التعليم في مراكز المدن بينما تنخفض في المناطق الريفية .القرى البعيدة عن المدن يمكن أن تكون صغيرة جداً، لا يتجاوز عدد سكانها (30) شخصاً، خاصة في المناطق الجبلية وكذلك بعض التجمعات الصغيرة في المناطق الوسطى والجنوبية فمثل هذه التوزيعات السكانية تعقد جهود الحكومة لتوفير التعليم، خصوصاً في المراحل المتقدمة بعد المرحلة الابتدائية، نتيجة لذلك، يكتفي السكان بالتعليم الابتدائي بسبب الصعوبة أو عدم الرغبة في إرسال أبنائهم بعيداً، وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية، وأحياناً اقتصادية[2].

2-المتغيرات الاجتماعية والثقافية:-تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية دوراً في تقليل فرص التعليم للفتيات، خاصة في المراحل المتقدمة منه، وفقًا لقانون التعليم لعام 1978، تلتزم الدولة بتوفير التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية، وقد جرى تعديل القانون ليتماشى مع المادة(14) من الدستور العراقي لعام 2005، التي تؤكد على المساواة، بينما تنص المادة 16على أن التعليم المجاني حق لجميع العراقيين في مختلف المراحل، ورغم هذه التعديلات القانونية المتعلقة بحقوق التعليم، فإن الدولة ملتزمة فقط بتوفير التعليم في المرحلة الابتدائية وهذا الأمر يفسح المجال لعدم مواصلة الفتيات تعليمهن بعد المرحلة غير الإجبارية، مما يؤثر سلباً على تعليمهن في المراحل المتقدمة، تعتبر الأحكام القانونية إلى جانب التوجيهات العائلية والمجتمعية عائقًا أمام تعليم النساء.

3-الهجرة:-

تميز العراق بتركيبة سكانية متنوعة، الأمر الذي ساهم في عدم استقراره السياسي والأمني منذ نشوب الصراعات الداخلية، قد مارس النظام السابق سياسة التهجير القسري لتغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق الكوردية بإقليم كوردستان، وكذلك في المناطق الشيعية من خلال تهجير السكان بين مناطق السنة والشيعة، كما تسببت الحرب العراقية-الإيرانية في تشريد السكان المقيمين على الشريط الحدودي مع إيران خلال سنوات الحرب، وبعد سقوط النظام عام 2003، تدهورت الأوضاع الأمنية بسبب العنف الطائفي، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من السكان نحو مناطق أكثر استقراراً في إقليم كوردستان أو خارج البلاد، خصوصاً إلى الدول المجاورة مثل سوريا والأردن، وقد أثر ذلك على استمرار التعليم، لا سيما بالنسبة للفتيات، نظراً لتكاليف التعليم الباهظة في دول المهجر[3].

---

[1] محمد مهدي صالح و فراس جاسم موسى، ظاهرة الأمية في العراق-حالة وحلول، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية، 2023، ص1.

[2] اليونسكو واليونسيف، الأطفال خارج المدارس: قياس التسرب من التعليم الأساسي، مؤسسة اليونسكو،2005.

[3] رزطار ثشدري، العمالة الوافدة والتغير الديموغرافي في العراق(1968-1990) العراق، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2008 ، ص180.

4-الظروف الاقتصادية:-

بالرغم من أن التعليم في العراق يُعتبر مجانياً، إلا أن العديد من الأدوات واللوازم الدراسية لم تكن متوفرة للطلاب بسبب الحصار الاقتصادي، الذي أدّى إلى تقليص الإنفاق على التعليم، هذا التدهور الاقتصادي العام جعل من الصعب على بعض الأسر تحمّل تكاليف الدراسة، مما دفع بعض المدرسين والطلاب إلى ترك وظائفهم والتوجه للعمل في الأسواق بسبب تدني الأجور إلى ما بين 5 و7 دولارات شهرياً، وعلى الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية بعد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء "في عام 1996 ، إلا أن الجانب الاقتصادي لا يزال يشكل تحدياً أمام البعض لإكمال مراحلهم التعليمية، خاصة النساء[1].

المطلب الثاني: الجانب العمل.

ساهمت عائدات النفط العراقي في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث دعمت مشاركة المرأة في سوق العمل، وقد لعبت التشريعات وقانون العمل دوراً رئيسياً في تسهيل دخول المرأة إلى القطاع الاقتصادي، وقد ارتفعت نسبة الإناث في الفئة العمرية من (15-64)سنة من (47.2%) إلى (50.2%) بين أعوام 1977 و1997[2]، حدث هذا الارتفاع بشكل خاص أثناء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اضطر الرجال للالتحاق بالجبهة العسكرية، مما أدى إلى زيادة الخسائر البشرية وفتح المزيد من الوظائف أمام النساء، بما في ذلك بعض الأدوار العسكرية وفي هذه الأثناء، كان على النساء تولي مسؤوليات الأسرة ورعاية العدد المتزايد من الأقارب الذكور المصابين بإعاقات[3].

يمكننا استعراض ملامح مشاركة المرأة في القوة العاملة كالتالي:-

أولاً: ملامح مشاركة المرأة في القوة العاملة: وفقًا لتقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، يشارك حوالي (28.8%)من سكان العراق في القوة العاملة، وتقدر نسبة مشاركة المرأة بحوالي (22.65%)، بعدما كانت (16%)في عام 1970 و(17.3%)في عام 1980، ورغم الزيادة منذ سبعينيات القرن الماضي، تظل هذه النسبة متواضعة مقارنةً بالمتوسط العالمي والإقليمي بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النساء يواجهن تمييزاً في الأجور، خاصة في القطاع الخاص، كما أن نسبة النساء اللاتي يعملن بأجر مدفوع منخفضة، وخصوصًا في المناطق الريفية ففي عام 1990، بلغت نسبة النساء العاملات بأجر مدفوع (6.10%)، وارتفعت إلى (16%) بحلول عام 2004، لكنها تراجعت إلى (15.3%) في عام 2006[4].

تتركز القوة العاملة في العراق بشكل رئيسي في قطاع الخدمات بنسبة (71.8%)، بينما يشكل القطاع الصناعي (19.8%)، والقطاع الزراعي (8.4%) ، على الرغم من أن العراق يتمتع بثروات طبيعية هائلة في مجال الزراعة، مثل الأمطار والنهرين دجلة والفرات وروافدهما بالإضافة إلى المياه الجوفية والأراضي

[1] نقلاً عن: أحمد حمه غريب عمر، واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد(3)، برلين،2018، ص73.

[2] الاتحاد العام للنساء العراق، المصدر السابق، ص70.

[3] هيفاء زنطنة، مدينة أرامل العراقية في مسيرة التحرير، مركز دراسات الوحدة االعربية، بيروت، 2008، ص74.

[4] نقلاً عن: أحمد حمه غريب عمر، واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية، المصدر السابق، ص74.

الخصبة، إلا أن الموارد الزراعية لا تغطي الاحتياجات المحلية. ويعتبر القطاع الزراعي جزءاً من الاقتصاد المحلي المعاشي، حيث لا يشارك بشكل كبير في التجارة الدولية ويتركز في المناطق الريفية وتشير التقارير إلى أن معظم النساء العاملات في الحقول الزراعية يقمن بذلك بدون أجر، مما يجعل من الصعب تحديد نسبة النساء العاملات في الريف العراقي، يفتقر العراق إلى بيانات دقيقة ومؤشرات واضحة بشأن عمل المرأة الريفية في مجالي الزراعة وتربية الحيوانات، معتمدين فقط على بعض المقالات والتقارير الصحفية. يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين :ضعف اهتمام الحكومة بالحياة الريفية، وطبيعة المجتمع الريفي العراقي[1].

من هنا يمكننا القول إن عمل المرأة في الريف لا يخضع لقانون العمل أو قانون الضمان الاجتماعي، ما يحرمها من الحماية القانونية والاجتماعية المتوفرة للعاملات في المدن، خصوصًا في القطاع الحكومي. كما تواجه النساء تحيزاً في إدارة وامتلاك الأراضي الزراعية، حيث لا تستفيد المرأة منها بشكل مباشر بسبب الأعراف الاجتماعية وضعف تطبيق القوانين في المناطق الريفية.

ثانياً: المرأة العاملة في القطاع الخاص: تعمل النساء في القطاع الخاص بشكل أقل من الرجال، حيث إن مشاركتهن تتركز بشكل أكبر في القطاعات العامة، هذا التفاوت يعود لأسباب اجتماعية تمنع بعض الأسر النساء من العمل، بالإضافة إلى نقص الخبرة الكافية لدى النساء، لا سيما في إدارة المشاريع الكبيرة. ورغم وجود سيدات أعمال في بعض الدول، إلا أن هذه الظاهرة نادرة في العراق، فالظروف التي مر بها العراق، مثل الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي والصراعات الداخلية، أدت إلى زيادة عدد الأرامل ودفعت الكثير منهن إلى دخول سوق العمل، تحمّلت هؤلاء النساء مسؤولية إعالة أسرهن، وتشير التقارير إلى أن (20 %) من السكان تُدعمهم النساء، و(80%) من هؤلاء النسوة أرامل وواقعهن المعيشي سيئ، كون عملهن غالباً خارج نطاق قانون العمل أو التأمينات الاجتماعية[2]، العديد من القطاعات الخاصة غير مجازة قانونياً ولا تهتم بتسجيل جميع العاملين، إضافة إلى ضعف الدور الرقابي والتنظيمي للدولة. عادة، تتقاضى النساء أجوراً أقل مقارنة بالرجال ويواجهن تحديات مثل الأمية والضغوط النفسية الناتجة عن الفقر، كما أن المجتمع غالباً ما ينظر إليهن بسلبية.

أكد تقرير للبنك الدولي الصادر عام 2020 أن مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل تعد منخفضة، حيث تشكل أقل من (15 %)يشير التقرير أيضًا إلى أن أقل من (15%) من النساء يشاركن في سوق العمل في العراق والأردن، بينما تصل النسبة إلى (26%)فقط في لبنان، مما يجعل هذه النسب من بين أدنى معدلات مشاركة المرأة في العمل على مستوى العالم. وفي دراسة استطلاعية أجرتها إحدى الجامعات العراقية، تبين أن السبب الأول الذي يدفع المرأة للعمل هو تحقيق الذات بنسبة (37%)، بينما احتلت الحاجة المادية المرتبة الثانية بنسبة (29%) وحلت الرغبة الشخصية في المرتبة الثالثة بنسبة (27%)[3].

[1] سحر الياسري، الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، 2009 ، متاح على الموقع الألكترون الآتي:- www.aheway.org.13\8\2024.

[2] جريدة الشرق الأوسط، العدد(1254)، 2009.

[3] تقرير البنك الدولي ، مشاركة المرأة العراقية في السوق العمل، 2020.

جدول رقم (1) يوضح السبب الذي يدفع المرأة إلى العمل

الاسباب	النسبة المئوية
رغبة الشخصية	%27
حاجة المادية	%29
تحقيق الذات	%37

إن أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية على سبيل المثال هي الاجور، التشجيع من قبل الآخرين، الضمان الاجتماعي والاقتصادي، نظرة المجتمع، تعدد الاطوار، الشعور بعدم الثقة.

المطلب الثالث: الجانب السياسي

يمكن تناول واقع المرأة العراقية في المجال السياسي عبر ثلاثة جوانب رئيسية :-

أولاً :المشاركة السياسية للمرأة:- تجلت ملامح المشاركة السياسية للمرأة في العراق من خلال ظهورها في النوادي والجمعيات النسائية عام 1923، تحت اسم النهضة النسائية، ومن هذا المشروع انبثق نادي النهضة النسائي الذي يُعد من أوائل الأندية النسائية في العراق، كما تأسست جمعيات نسائية ذات توجه سياسي، مثل نادي أخوات الحرية عام 1944[1]، وشاركت المرأة العراقية لأول مرة في المؤتمرات الدولية عام 1933، وسجل التاريخ تعيين أول سفيرة رسمية للعراق في أواخر الخمسينيات ففي عام 1959 ، عين عبد الكريم قاسم نزيهة الدليمي كأول وزيرة في تاريخ العراق، مما يمثل إنجازاً مهماً بعد عام 1958 ولكن بعد انقلاب 1963 ووصول حزب البعث إلى السلطة حتى سقوط النظام في 2003، شهد ت حقوق المرأة السياسية تراجعاً، ورغم أن دستور 1970 ضمن بعض الحقوق السياسية للمرأة، إلا أن وصول صدام حسين إلى السلطة أدى إلى حرمان كل من الرجال والنساء من جميع الحقوق السياسية والحريات المدنية[2].

إذا لم يسمح حزب البعث للمرأة بالمشاركة السياسية نظراً لكونه نظاماً مستبداً يمنع التعبير عن الرأي المخالف، فقد اقتصرت مشاركة النساء على الاتحاد العام لنساء العراق، الذي كان يُستخدم كأداة لتحقيق أهداف النظام وإظهار صورة مغايرة للعالم توحي بأن المرأة تتمتع بحقوقها السياسية، بعد انتفاضة عامة 1990 وتشكيل حكومة إقليم كوردستان، وعلى وجه الخصوص بعد قرار الأمم المتحدة رقم (688) عام 1991 لحماية الإقليم من النظام، شهدت المنظمات النسائية الكردية عودة ملحوظة، بعضها مرتبط بالأحزاب السياسية، هذه المنظمات، بدعم من المجتمع الدولي، عملت جاهدة على تعزيز دور المرأة، مما يتماشى مع سياسة حكومة إقليم كوردستان، ومع سقوط نظام البعث في عام 2003، دخل العراق في مرحلة جديدة على الرغم من الفوضى السياسية والفراغ الإداري والأمني، فمن

[1] سميرة بياتي، الحركة النسائية في العراق: دراسة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا، الأمم المتحدة، 2006، ص5.

[2] المصدر نفسه، ص ص 9-10.

الناحية السياسية، أتاح النظام الجديد ظهور أطياف سياسية متنوعة وتعددية سياسية غير مسبوقة في تاريخ العراق[1].

ثانياً :دور المرأة في السلطة واتخاذ القرار:- تظهر مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار على النحو التالي:-

1-على مستوى السلطة المحلية:- ينص دستور العراق لعام 2005 في المادة (20) "على حق المواطنين، رجالاً ونساء، في المشاركة بالشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشح"، وقد حدد الدستور آلية لمشاركة المرأة في السلطة السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي (الكوتا)، بحيث لا تقل نسبة مشاركة المرأة عن (25%) تم تطبيق هذا النظام خلال الانتخابات البرلمانية وامتد ليشمل أيضاً مجالس المحافظات[2].

2-على مستوى الإدارة العامة:- تشير إحصائيات منتدى العراق للتنمية المستدامة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية بلغت (17.5%) لعام 2021، وذلك وفق نتائج مسح القوى العاملة في العراق[3].

3-فيما يتعلق بالسلطة القضائية:- بدأت مشاركة المرأة بعد تأسيس المعهد القضائي في بغداد عام 1984، حيث تم تعيين عدد من الخريجات كقضاة ومدعين عامين، ولكن بعد هذا التاريخ وفي السنوات التي تلت ضمن النظام السابق، مُنعت المرأة من الالتحاق بالمعهد القضائي حتى سقوط النظام في عام 2003 ، وتشكل النساء نسبة ضئيلة جداً تبلغ (2%) فقط من العاملين في السلطة القضائية، بينما في إقليم كوردستان، تكون مشاركة المرأة في المجال القضائي أكثر نسبياً[4].

4-في السلطة السياسية:- لم تشهد العراق منذ استقلالها تولي امرأة منصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة ومع ذلك، وصلت المرأة إلى منصب وزيرة لأول مرة خلال عهد حكومة عبدالكريم قاسم، بعد تولي البعثيين الحكم في عام 1963 ، لم يُسمح للمرأة بتولي منصب وزاري حتى سقوط النظام في عام 2003و من بعد عام 2005، بدأت النساء بتولي الحقائب الوزارية في الحكومات المتعاقبة وكما، لم تتولَ أي امرأة منصب المحافظ أو مساعد المحافظ، باستثناء إقليم كوردستان حيث تمكنت النساء من شغل مناصب مثل مساعد محافظ وقائم مقام ومع ذلك، تظل مشاركة المرأة في هذه المناصب متواضعة، ويظهر الجدول رقم (2) أدناه مستوى مشاركة المرأة في الحكومات منذ عام 2003[5].

تتمثل مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية إما من خلال تنظيمات نسائية خاصة أو من خلال اندماجها في التنظيم العام كأي عضو آخر بغض النظر عن النوع على سبيل المثال، توجد جمعيات أو

[1] صوريا اليشو، تقييم المرأة في الوسط السياسي، دراسة منشورة ضمن أبحاث عن : عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، جامعة ديبول الأمريكية، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، 2006، ص100.

[2] نقلاً عن: أحمد حمه غريب عمر، واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية، المصدر السابق، ص77.

[3] تقرير احصائية وزارة التخطيط العراقية، لعام 2021.

[4] نقلاً عن: أحمد حمه غريب عمر، واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية، المصدر السابق، ص77.

[5] المصدر نفسه.

اتحادات نسائية داخل الأحزاب تسهم في تحقيق أهداف الحزب الذي أُسِّست من أجله، بالإضافة إلى العمل على النهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها في المجتمع.

جدول رقم (2) يوضح مستوى مشاركة المرأة في حكومات ما بعد عام 2003

ت	الحكومة	مشاركة المرأة في الحكومة
1	مجلس الحكم	وزارة واحدة(وزارة الأشغال العامة)
2	حكومة أياد علاوي(2004-2005)	ستة مناصب وزارية
3	حكومة إبراهيم الجعفري(2005-2006)	خمسة مناصب وزارية
4	حكومة نوري المالكي(2006-2010)	ثلاثة مناصب وزارية
5	حكومة نوري المالكي(2010-2014)	اثنان مناصب وزارية
6	حكومة حيدر العبادي(2014-2018)	اثنان مناصب وزارية
7	حكومة عادل عبدالمهدي(2018-2019)	لا توجد مشاركة
8	حكومة مصطفى الكاظمي(2019-2022)	وزارة واحدة
9	حكومة محمد شياع السوداني(2022-ومستمرة حتى الآن)	ثلاثة مناصب وزارية

*الجدول من عمل الباحثة.

ثالثاً: الجانب الاجتماعي والثقافي:- تعاني المرأة العراقية من تراكمات التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تواجه مجتمعاً محافظاً نتيجة تأثير العلاقات السلطوية والنظام الذكوري داخل الأسرة، كما أن الوضع العام للعراق تأثر بسلسلة من الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، والتي تظهر في مظاهر مثل العنف وانتهاك حقوق الإنسان والقمع الفكري والجسدي[1].

هذا الواقع أثر سلباً على قيم المجتمع بما في ذلك ثقافة احترام دور المرأة والإيمان بقدراتها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع، وذلك نتيجة إرث النظام الاستبدادي والحصار الاقتصادي والفكري، رغم أن العراق من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تتطلب اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز في كافة جوانب الزواج والعادات الأسرية على أساس المساواة بين الجنسين، إلا أن المرأة لا تزال تعاني من أشكال متعددة من التمييز يصل الأمر حتى إلى التعرض للقتل

[1] فوزية العطية، المرأة العراقية بين القانون وثقافة المجتمع،دراسة منشورة ضمن أبحاث عن : عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، جامعة ديبول الأمريكية، المعهد الدولي لحقوق الإنسان ، 2006، ص56.

بدافع الشرف أو غسل العار[1]، وهي ممارسات أعربت لجنة سيداو عن قلقها بشأنها بسبب عدم ملاحقة مرتكبيها كما تُعاقب باقي الجرائم ومنذ قرار مجلس قيادة الثورة عام 2001، صنفت هذه الجرائم كجرائم شرف في التشريعات القانونية العراقية، مما يُعتبر القتل بدافع الشرف ظرفاً مخففاً ويُفرض على مرتكبيه عقوبات غير رادعة قانون العقوبات العراقية، (مادة 409)، باستثناء حكومة إقليم كوردستان التي تعتبر القتل بدافع الشرف ظرفاً مشدداً.

تواجه المرأة العديد من التحديات، من بينها قضية الزواج المبكر، واستخدام النساء كأدوات للمقايضة بين القبائل في المناطق النائية ذات التنظيمات القبلية القوية كما أن الحروب والظروف التي مر بها العراق، مثل الحرب مع إيران، أدت إلى نشوء ظاهرة الأرامل اللواتي فقدن أزواجهن، هذه المسؤولية دفعت الكثير منهن إلى الدخول في سوق العمل، حيث واجهن تمييزاً في الأجور مقارنة بالرجال، إلى جانب ذلك، أدى الحصار الاقتصادي إلى تفاقم المشكلات المادية والاجتماعية للنساء بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. كما تسبب هذا الواقع في زيادة الهجرة بين الشباب، مما زاد من انتشار ظاهرة العنوسة وتغير ملامح الطبقات الاجتماعية وبعد سقوط النظام البعثي عام 2003، تفشت الفوضى على خلفية التوتر الأمني والعنف الطائفي، مما أجبر العديد من الأسر على النزوح داخلياً وخارجياً وتزايدت ظاهرة النساء الانتحاريات خلال المواجهات مع تنظيم داعش[2]. وفقاً للتقارير الصحافة، فإن معظم هؤلاء النساء كنّ زوجات لأشخاص ينتمون لتنظيمات إسلامية متطرفة، كما يشير البعض إلى تأثير العادات والتقاليد في تقليص دور المرأة في التنمية فحسب إحدى الدراسات، يعتقد (81%) من المبحوثات أن العادات والتقاليد الاجتماعية تساهم في تقليل مشاركة المرأة في التنمية، بينما يرى (19%) عكس ذلك. تظهر هذه النسب مدى تأثير القيم والتقاليد الاجتماعية على حياة الأفراد، وخاصة النساء، حيث تستخدم تلك الموروثات كعائق أمام مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة[3].

جدول رقم(3) يوضح العادات والتقاليد الاجتماعية ودورها في الحد من مشاركة المرأة في التنمية

نوع الإجابة	النسبة المئوية
نعم	%81
لا	%19

إذا من كل ذلك يمكننا القول كل هذه الاسباب بالإضافة إلى مفاضلة الرجل على المرأة لعبت دوراً كبيراً في اضعاف دور المرأة العراقية ومشاركتها.

المبحث الثالث : تقييم حرية المرأة العراقية في ضوء فكر سيمون دي بوفوار

[1] Nadje AL-ali& Pratt Nicola,what Kind of Deliberation? Women and OccupationIn Iraq,USA:California University Press, 2009,P59.

[2] هاودس فريدم، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، 2005، ص ص 101-132.

[3] ظاهر محسن هاني، المرأة والتنمية: بين التحدي والمساهمة: دراسة ميدانية اجتماعية لموظفات جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد(35)، جامعة بابل، 2017، ص660.

المرأة العراقية تحملت أعباء الظروف الصعبة التي مر بها العراق، منها الحروب والحصار وآثار الأنظمة الشمولية، ومع كل هذه التحديات، ظلت تسعى جاهدة لتحقيق آمالها وتطلعاته فمنذ التغيير السياسي في عام 2003، انفتحت أمامها مجالات جديدة للمشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار بطرق لم تكن متاحة من قبل، القوانين والدستور العام 2005 منحتها فرصًا لتحسين وضعها والحصول على حقوقها، والمشاركة مع الرجل في عملية البناء الديمقراطي، سواء كانت ناخبة، منتخبة، أو فعّالة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أصبح لديها دور أكبر في التحولات الديمقراطية، ورغم التطلعات والفرص المتاحة، إلا أن المرأة العراقية ما زالت تواجه معوقات تحد من مساهمتها الحقيقية في البناء الديمقراطي، مما يجعل هذه المساهمة أقل مما تطمح إليه.

المطلب الأول:-العوامل والمؤثرات المؤدية إلى العنف ضد المرأة في العراق:-

لم يكن الطريق الذي سلكته المرأة للحصول على حقوقها، بشكل عام وحقوقها السياسية بشكل خاص، سهلاً إذ إنها واجهت وماتزال تواجه عوائق مجتمعية كبيرة تراوح بين التقاليد والعادات والتفسيرات الدينية المبنية على اجتهادات مختلفة على مدى قرون. بعض هذه الاجتهادات حمل الدين الإسلامي بالأخص مواقف تكرس السلطة الأبوية والذكورية، وهي مواقف تصر اجتهادات أخرى على أن الإسلام تجاوزها في الأصل، وأنها مرتبطة بتحالفات سياسية مع قوى مجتمعية بزمانها ومصالحها[1]. وذلك يعود لاعتبارات عدة منها مايتعلق بنتائج الانتخابات واستمرارية هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة وعجزه عن القفز على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية للمرأة، وأن نظام المحاصصة الذي يتم من خلاله الموافقة على القوانين أو رفضها يتم من خلال التوافق مما يمنح رؤساء الكتل سلطة أكبر في اتخاذ القرار ويغيب دور الآخرين لا سيما النساء منهم. ومهما تتغير خريطة القوى السياسية فإن وضع المرأة ثابت وحراكها لايتجاوز الإطر التقليدية[2]. إذ يمكن إجمال تلك المعوقات أو المؤثرات في النقاط الآتية:-

أولاً:الأحداث التاريخية والمؤثرات الاجتماعية:

1-تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي: في تسعينات القرن الماضي والذي ترك آثار على المجتمع العراقي بصورة عامة، ووضع المرأة بصورة خاصة، فقد عانت المرأة من مشكلة اقتصادية، أثرت بشكل سلبي على أوضاعها وحياتها بشكل أساسي[3]. فقد أثرت تلك الأحداث التي شهدها العراق على العديد من مناحي الحياة لاسيما ما يتعلق بالنسبة لفئات الأمهات في سن الإنجاب والحوامل والأطفال، الذين يش كلون أكثر من ثلثي مجموع السكان وهم الفئة الأكثر حساسية وتأثراً بالأوضاع البيئية، والغذائية، والاقتصادية، والنفسية. كما تفشت الأمراض والأوبئة كالكوليرا والتدرن وغيرها لاسيما بين النساء والأطفال ومع تدهور القطاع الصحي، الأمر الذي أدى الى وفاة الكثير من المواطنين بسبب أمراض ومن

---

[1] هيفاء زنكنة، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،أوراق عربية 9، بيروت، 2011، ص7.

[2] فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعدعام 2003، دار المعارف للمطبوعات، بيروت ،2013 ، ص ص 180-181.

[3] نوال السعداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص90.

جهة ثانية فإن النقص الحاد في الغذاء والدواء وشحة المواد الأساسية للحياة قد أثرت على وضع المرأة بتعرضها إلى أمراض سوء التغذية المزمن حيث وصلت نسبة فقر الدم لدى الحوامل بحسب تقرير اليونسيف إلى 60% عند النساء في سن الإنجاب، إلى آخر من تاوث البيئة وظهور أمراض أخرى، حيث لم يقتصر تأثير الحصار على جسم المرأة العراقية بل تعداه، ليشمل جوانب نفسية واجتماعية[1].

2- الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية: تعد الثقافة المهيمنة أحد أهم المعوقات التي تتمثل في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة للجماعات السكانية العراقية التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديد الأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية التي هي معيق آخر، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر على تكوين رؤية المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية[2]، فالتنشئة الاجتماعية تعرف بأنها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي والثقافة أي أنها عملية التشكيل الاجتماعي لخامة الشخصية[3] ، وبمعنى آخر هي عملية تلقين الفرد قيماً ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يـ عيش فيه بحيث يصبح متدرباً على انشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي[4]، فالأب يقوم بدور رب العمل ويضطلع أفراد الأسرة بمن فيهم الزوجة بدور العمال. وإن تطورت المجتمعات بعدها فإن المحدد الاقتصادي (عمل رب الأسرة –الذكر) أبقى على الهرمية السلطوية. وهي علاقة غير متكافئة تبدو كمقاولة، يتقاضى فيها البعض أجراً على عمله في حين أن البعض الآخر والنساء في مقدمة ذلك البعض لا يتقاضى عن عمله أجراً[5]، وبذلك تنعكس القيم في مجموعة من المعايير تكون على شكل عرف أو قانون ويسلك الأفراد سلكاً معيناً طبقاً لتلك القيم ينعكس من خلال عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، فالأعراف والتقاليد المتوارثة، أسهمت في بناء وتكريس الثقافة الذكورية في المجتمع العراقي، إذ إن الصورة النمطية للمرأة في الموروث الاجتماعي العراقي، تضع الأدوار التي تؤديها المرأة خلف الرجل أي في الكواليس وليس في الواجهة، لذا فإن فرص إعطاء الأصوات الانتخابية للرجل أكثر بكثير منها للمرأة، في حال تنافس الطرفان لمعقد سياسي في إطار حزبي أو مستقل، ومن جانب آخر فإن المرأة نفسها، وبفعل الموروث الثقافي والاجتماعي، تعرض عن العمل في المجال السياسي وتفضل أعمال أخرى أكثر ملائمة لشخصية المرأة وكيانها، بحسب رؤيتها المنطلقة من العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأي (مثل هذه الأعمال تناسب الرجال ولا تناسب النساء)[6]. إذ أشارت نتائج استطلاع للرأي

---

[1] آثار الحصار على المرأة، متاح على الموقع الألكتروني الآتي: http://nointervention .com\archive \iraq\www.uruklink.net\mofa\2\6\2024.

[2] عبدالسلام البغدادي، حقوق المرأة في الدستور العراقي 2005، نقلاً عن جريدة الصباح، العدد(2647) ،2012، ص13.

[3] آلاء عبدالله معروف، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب –جامعة بغداد،2001، ص12.

[4] المصدر نفسه، ص13.

[5] يوسف زدام، الثقافة السياسية في البلدان العربية، دراسة في تأثير المحددات غير السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد(429)،2014، ص 30.

[6]. هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعدعام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص29.

العام إن ما يقارب 95% من الرجال والنساء يعتقدون أن المناخ المجتمعي لايزال غير ملائم لدخول المرأة المعارك الانتخابية والقيام بأدوار سياسية، حيث يظهر ذلك استمرار لأنماط سلوكية قبلية ومجتمعية[1].

3- موقف القوى التقليدية: والتي تتبنى معتقدات دينية خاطئة والتي تنظر إلى المرأة نظرة دونية، من خلال تفسيرات خاطئة ومحرفة للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومثل هذه الثقافة يؤدي دوراً كبيراً في التأثير على السلوك السياسي للمرأة، التي تخضع لضغوط الجماعات المتشددة دينياً، والتي لا تعترف لها بحق المشاركة السياسية. حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات في المجتمع المدني، إلى التهديد والقتل مما يؤثر في مشاركتهن في مختلف مجالات الحياة[2]. فضلاً عن المشاركات في العملية السياسية، إذ تعد القوى التقليدية سياسية، أم اجتماعية، أم دينية من أهم المعوقات بوجه حركة المرأة وتعمل جاهدة على إزاحتها من مواقع صنع القرار، ورغبتها في تحجيم دورها وحصره في إدارة شؤون المنزل ورعاية الأبناء.

4- ضعف الوعي لدى الرجال والنساء بمضامين ودور مبدأ المساواة بين الجنسين الذي كفلته المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، كالحق في الحياة والحق في العمل، والحق في التعليم ...الخ، وأن يكون هذا الحق مساوياً تماماً لحق الرجل، وإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة ومازالت المرأة ترضى ب30% مثلاً من التمثيل وتعتبر نصر لها ولقضاياها.

ثانياً-المؤثرات السياسية :-

1- الأحزاب السياسية: تؤدي الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، بوصفها المركبات الرئيسة لوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وتبوئها سدة القيادة في الحقل السياسي فضلاً عن تطوير قدراتهن في مجال العمل السياسي، حيث تعد الوسيلة الأساسية والرافعة الرئيسة لدخول المرأة المعترك والشأن العام[3]، إلا أن نجد أن قوى سياسية عراقية تحمل شعارات وبرامج تتعارض مع حقوق المرأة. وقد أكدت بايا قيصر في بحثها (الحوافز الحزبية ومشاركة المرأة في البرلمان)[4]، بأن نظرة الأحزاب الأحزاب واتجاهها نحو المرأة يؤثر في المشاركة السياسية للمرأة .

2- نظام الكوتا : برغم ماحققه من إنجازات في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن معارضيه يرون أن النظام يمثل إخلالاً بمبدأ المساواة بين المواطنين كأحد أهم المبادىء الدستورية، إلى جانب الانطباع الذي يعطيه بأن المرأة لا تستطيع أن تصل إلى البرلمان وإلى مواقع صنع القرار من خلال قدراتها الذاتية

---

[1] يوسف زدام،الثقافة السياسية في البلدان العربية، المصدر السابق، ص30.

[2] د.عبدالجبار أحمد عبدالله ، هدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(42) ،2011، ص58.

[3] د.فاطمة سبيتي قاسم، سياسة الأحزاب والدين، والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015، ص19.

[4] Pia Kaisar ,Party Incentives and women s Parlimentary Participation ,University of California,Los Angles,1990,p.3 .

وإنما من خلال نصوص دستورية تساعدها على الصعود إلى تلك المناصب. ومن جانب آخر فإنه وفر السبيل لمزيد من هيمنة الأحزاب السياسية على مشاركة المرأة، ومنحهم الفرصة في ترشيح نساء غير مؤهلات وغير كفواءت في كثير من الأحيان، وليس خبرة أو ثقافة في مجال السياسة. مما أثر سلباً على دور المرأة في المجال السياسي[1].

3-نظام التوافقات السياسية (المحاصصة):-أدى إلى تراجع نسبة مشاركة النساء في الحكومات المتتالية بمنصب وزيرة، بعد أن حكمت الصفقات والتوافقات عملية تشكيل الحكومات وليس نظام المؤسسات.

ثالثاً :المؤثرات الأخرى:-

1-العنف والتهديد ضد المرأة: تعرضت المرأة العراقية إلى مستويات متعددة من التهديدات منذ عام 2003 وما بعدها وما قبلها من حروب وبطش النظام السلطوي السابق، وقد ولدت أحداث العنف المسلح آثار خطيرة على النساء في فقد المقربين والأقرباء والأصدقاء والترمل وإعالة الأسرة، إلى جانب ما ترتب عن التفجيرات الإرهابية، فضلاً عن استهداف النساء والفتيات في عمليات عنف مباشرة. وهو ما أثر على طبيعة اهتمامات شريحة كبيرة من النساء في أولوياتها، التي تجعل الحصول على دخل يعيلها وأبناءها، إضافة إلى عمليات الخطف التي طالت النساء أو التهديد به بسبب غياب الأمن وانتشار المجموعات المسلحة والمتطرفة التي استهدفت النساء[2].

2- مستوى التعليم: تشير الدراسات الميدانية حول تمكين المرأة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة، إذ ترتفع نسبة المشاركة بحسب مستوى التحصيل وبالعكس، فتبرز أهمية التعليم كعنصر رئيس لزيادة وعي المرأة وتحررها الفكري وبالتالي زيادة مشاركتها في مجالات مختلفة ولاسيما في المجال السياسي بوصفه أحد المرتكزات الرئيسة لتمكين المرأة وامتلاكها القوة والقابلية للتأثير، والشعور بالذات والمشاركة والاختيار[3]. إن تراجع مستوى تعليم النساء له تأثير مباشر في مستوى مساهمة النساء، إذ إنه يعد أحد الأدوات الأساسية التي تساعد في تمكين المرأة حيث من خلالها يرتقي بمستوى مساهمة في بناء الأسرة والمجتمع.

3- أسباب تعود للمرأة نفسها:منها الأعباء الأسرية التي تتحملها وتجعلها لا تمتلك الوقت الكافي لتحمل أعباء إضافية والقيام بأدوار مختلفة في المجتمع، فضلاً عن طبيعة التنشئة الأسرية التي لم تعن بإنماء الميول المهنية والاجتماعية والسياسية لدى الإناث ولا بإكسابهن عادات علمية في التفكير كما هو الحال في اهتمامها وعنايتها بذلك لدى الذكور فكثيراً ما تعتقد المرأة بأن التفوق الثقافي والسياسي والإبداع

---

[1] د.فاطمة سبيتي قاسم، سياسة الأحزاب، والدين، والمرأة في القيادة، المصدر السابق، ص19.

[2] تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+20، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة الهندسية، قسم المطبعة ،2015، ص ص 17-18.

[3] تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، بعنوان تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق، 2014 ، ص77.

أمور خاصة بالرجل في حين نصيبها عمل عادي بسيط وملائم خارج المنزل ومهمتها الأساسية تربية الأطفال والعناية بشؤون المنزل[1].

4- الأفكار المتحيزة ضد المرأة: قبل عقود كان هناك شبه قبول اجتماعي من طرف النظام الثقافي لأشكال مختلفة من الإهانة والتمييز والتحقير. أكثر من ذلك كان العنف يعد من مرتكزات التربية والتنشئة الجنسية. كما أن الثقافة الشفوية كانت مليئة بالأمثال والحكم والأقوال والحكايات حول إيجابية العنف كأسلوب تربوي[2]، لذا دأبت النساء في أحيان كثيرة ودون وعي منهن على التفكير بآيديولوجية معادية للمرأة، وتتبنى التصورات نفسها التي ينتجها الطرف المهيمن حول قدرات المرأة وحقوقها ومساواتها مع الرجل، مثل هذه الأفكار والتصورات تندرج ضمن ما يسمى اليوم العنف الرمزي المترتب عن انخفاض وعي المرأة بالعنف والتعرض له قد يرتبط بفكر المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفاً معادياً للمرأة.

5-عدم وضع حد قانوني لظاهرة العنف ضد المرأة العراقية التي باتت تشكل خطورة كبيرة على النسيج الأسري في العراق والاجتماعي وتفككها المتزايد بحيث إن هذه الظاهرة لا تكون على نوع واحد أو شكل واحد بل لها أشكال وأنواع متعددة وأهمها[3]:

1-العنف الجسدي: يشمل الضرب بجميع أنواعه واستخدام مختلف أساليب الاعتداء والأسلحة الفتاكة.

2- ويشمل العنف النفسي الحرب النفسية التي يقوم بها أفراد الأسرة والمجتمع منذ اليوم الأول للولادة، حيث تتعرض للتمييز لأنها امرأة، وترى أسر كثيرة أن ولادة المرأة هي عقاب لله. أو منعها من الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة أو العمل، ومن طبيعة المرأة العراقية ذات الطموح الكبير للعلم والمعرفة، بالإضافة إلى معرفتها جيداً بأنها غائبة ولكنها عاجزة.

3 - ويشمل العنف الاقتصادي التمييز في الأجور بين النساء أو الرجال أو النساء الذين لا يسمح لهم بالعمل خارج المنزل والاستقلال الاقتصادي.

4 - ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب، والجماع الجنسي، والعلاقات الجنسية غير المرغوب فيها التي تتلقاها النساء من الرجال في الشوارع وفي العمل وفي الأماكن العامة. وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو أكبر عنف جنسي ضد المرأة في المجتمعات الشرقية.

5- ولا ينطوي العنف القانوني إلا على تمييز قانوني لأنه امرأة، على سبيل المثال في حالات الطلاق، وقانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي والقانون العقوبات. القانون في العراق أعرج ولاسيما أن القوانين تنبع من نهج الذكور البحث. نحن في القرن الحادي والعشرين وقانون

---

[1] Pia Kaisar ,Party Incentives and women s Parlimentary Participation,op,cit,p.3.

[2] عصام عوني، العنف ضد المرأة في المغرب:مقاربة سوسيولوجية، مجلة مستقبل العربي، العدد(413)، بيروت، 2013، ص69.

[3] مشروع قانون مناهضة العنف الأسري في العراق، متاح على الموقع الألكتروني الآتي:www.hrw.org\ar\news\2017\03\19\301308.6\2\2024

العقوبات يعطي الرجل الحق في ضرب زوجته ويسمى الحق في تأديب الزوج للزوجة، وبعبارة أخرى فإن الحق في ضرب المرأة مكرس في القانون العراقي. تتعرض العديد من النساء للضرب والإهانة أمام أطفالهن، وأكثر من الأقارب والجيران. وأحياناً تسيء إليها أسرة الزوج، مثل زوج شقيقة الزوج أو والد الزوج. العديد من النساء اللواتي يسكتن عن هذا الاعتداء الصارخ لا يهربن إلا لسببين: أ ولا، خوفاً من الطلاق أو الزواج من الماضي. وثانياً، الفضيحة في كل الأحوال مدانة من قبل المجتمع وليس القانون الذي يحميه. العنف موجود أيضاً في الغرب، لأن الفكر الذكوري، الموروث لقرون، لا يختفي بين عشية وضحاها، ولكن في الغرب يحكم القانون، ولا يمكن لأحد أن يكون فوق القانون[1].

لكل واحد منها مظهر مختلف ولكن في النتيجة جميع أنواع العنف هذه لها آثار نفسية على المرأة ونرى أن هذه الظاهرة مع الأسف تستمر وتسيء في وضع المرأة ولا تزال الجهات المعنية بالأمر أقصد أولا الحكومية ومن ثم المجتمع تخفي ذلك وتتستر عليه وتصمت عنه دون أي أدانة أو عقاب من قبل الحكومة بحق الجناة يجب أن أنصف بحق المجتمع المدني الذي يقف بجانب المرأة ويدافع عن حقها في المجتمع العراقي بكونها إنسان كامل يعمل ويفكر ويساهم في كل مجالات الحياة العامة والخاصة وينبذ النظرة الدونية القبلية المتوارثة خلال قرون.

المطلب الثاني: الحلول (في ضوء فكر سيمون دي بوفوار)

أهم ما دعت إليه سيمون دي بوفوار وميزها في فلسفتها الوجودية هو المطالبة بالهوية النسوية وإثبات حقوق المرأة وضرورة حصولها على حريتها لتساوي الرجل في الحقوق المشروعة، كانت مطالبها بحق ا لحرية والاستقلال والمساواة مطالبًا مشروعًا لا يمكن التغاضي عنه، حيث إن الواقع القمعي والعادات الثقافية والمجتمع القاسي في تلك الفترة هو ما حفّز بوفوار للمطالبة بحقوق المرأة، بناءً على ذلك، يمكننا تقديم مجموعة من الرؤى والحلول التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة العراقية وتكون نقطة انطلاق لإحداث تغييرات في واقع المرأة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والقانونية. في ظل ظروف نشأت نتيجة عقود من الحرب والعقوبات، تبقى هذه التحديات أساسية وتحتاج إلى مواجهة تركة الماضي بأساليب تقود لبناء مستقبل يزدهر فيه العراق. سنستعرض في هذا السياق أبرز الحلول في المجالات الضرورية.

أولاً :المجال الاجتماعي:- نقصد بالمجال الاجتماعي كحل لمعاناة المرأة العراقية تمكينها من ممارسة جميع صلاحياتها وقدراتها للمساهمة في بناء ثقافة اجتماعية تحد من ما يُعرف بالسلطة الذكورية، ويتم ذلك من خلال تغيير الظروف الاجتماعية، وعدم حصر دور المرأة في المجتمع بتربية الأطفال فقط، بل ينبغي أن تكون حاضرة في الفعاليات الخاصة بالمنتديات والعمل الفني والتطوعي، وأن تخوض الحياة جنباً إلى جنب مع الرجل ولتحقيق ذلك، هناك مجموعة من الآليات المتكاملة تستهدف الأفراد بشكل عام، والمرأة بشكل خاص لتمكينها من البيئية المحيطة[2]، ومن أهم هذه الآليات[1]:-

[1] مشروع قانون مناهضة العنف الأسري في العراق، المصدر السابق.

[2] عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية ، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، الأردن ،2020، ص105.

1- بناء الوعي بالذات والدور الفاعل للفرد.

2- تطوير القدرات والمهارات للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التدريب والتأهيل.

3- تعزيز القاعدة المعرفية بتوجيه المعرفة نحو قضايا المجتمع لتمكين المرأة في الإطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

4- إصلاح البيئة التي تعيش فيها.

ثانياً: المجال السياسي:-

يُقصد به هنا مشاركة المرأة العراقية في صنع القرار السياسي، والهدف هو تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية لتحقيق ذلك، ينبغي العمل على محورين :أولاً، القوانين قصيرة المدى التي تساعد في تمكين المرأة من خلال زيادة التمثيل في البرلمان لتحقيق التكافؤ النسبي بين الجنسين، إضافة إلى تعديل القوانين الانتخابية. والمحور الثاني يركز على إشراك المجتمع ككل في العملية السياسية وليس النساء كفئة معزولة، مع تبني استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إزالة اللامبالاة وجعل المرأة مرشحة نشطة في الحملات الانتخابية[2]. يُقاس التمكين السياسي بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للنساء مقارنة بالرجال وقد حث مشروع الكوتا على ضرورة رفع تمثيل المرأة إلى ما لا يقل عن (30%)، بناءً على ذلك، اتخذت العديد من الدول، بما فيها العربية، قرارات لدعم هذا المفهوم[3]، مما يسمح للفئات المستضعفة بالحصول على القوة والإمكانية لتكون عناصر فعالة في التغيير لذلك، يرتبط هذا بتعزيز ثقة الفرد والجماعة، خاصة النساء، وتعزيز وجودهن على أرض الواقع من خلال تطوير قدراتهن السياسية وضمان مشاركتهن الفعّالة في جميع الأنشطة السياسية،[4] يجدر بالذكر أن مشاركة المرأة السياسية لا تتعلق فقط بسياسة الدولة أو القوانين الدستورية أو نظام الكوتا أو الحصص المخصصة للمرأة، بل تتعلق أيضاً بالتنشئة السياسية للمرأة والقيم السائدة في هذا السياق، إضافة إلى التدريب والتكوين السياسي.

بعد عام 2005، أي بعد اقرار الدستور الدائم لعام 2005، على الرغم إن العراق واجه تحديات في مجال التحول الديمقراطي والانتقال من النظام الشمولي إلى إرساء نظام يحفظ الحقوق والحريات العامة، وقد لوحظ أن نسبة مشاركة المرأة في العملية السياسية قد زادت، حيث حصلت النساء على 25 % من مقاعد البرلمان العراقي، مما يمثل تطوراً في نوعية المشاركة السياسية للمرأة .رغم ذلك، فإن هذه المشاركة لوحدها لا تكفي لتحقيق المساواة الحقيقية بين الأفراد بشكل عام، وبين النساء والرجال بشكل خاص، ما لم تتبعها آليات مؤسسية وإجراءات حكومية ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطي سليم.

---

[1] اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص104.

[2] وصال نجيب غازي، المرأة العربية والتغير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص197.

[3] عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية، المصدر السابق،2020، ص105.

[4] سعد سالم سلطان، تمكين الأقليات والحقوق المدنية والسياسية في القانون الدول والدستور العراقي 2005، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص19.

ثالثاً: المجال المعرفي :

أصبحت المعرفة المحرك الرئيسي والمهيمن في الديناميات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، لم تعد الأرض ورأس المال هي العوامل الأساسية في تشكيل الاقتصاد، بل حلت محلها الموارد المعرفية والمعلومات كعناصر رئيسية يتوقع أن يزداد تأثير الجانب المعرفي بشكل كبير في المستقبل وعلى جميع الأصعدة الحياتية في هذا السياق، يعتبر التمكين المعرفي والتربوي الأساس الذي يجب أن يرتكز عليه أي تمكين، سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً وبالتالي، ينبغي أن تركز السياسة التربوية في العراق على تحسين المستوى المعرفي للمرأة ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعليم وتطويره باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز حياتها التعليمية والمهنية[1].

رابعاً: المجال القانوني:

لخلق بيئة تشريعية تدعم المرأة، يجب استخدام عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف:-

1-دراسة التعديلات الضرورية بما يتماشى مع الدستور والتزامات العراق الدولية، وخاصة فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

2-توعية المرأة بالقوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، مثل حقها في ملكية الأراضي الزراعية، وحق الإرث، وحق التعليم والصحة، والمساواة بينها وبين الرجل، إضافة إلى التوعية بحقوقها في مسائل الزواج والطلاق .

3- تمكين المرأة العاملة لضمان حصولها على حقوقها كاملة في العمل بشكل يعادل الرجل، وذلك من خلال وضع قانون عمل وتشجيع الدولة على إصدار قوانين تنظم رياض الأطفال والحاضنات بحيث تتناسب مع نظام العمل، خاصة فيما يتعلق بأوقات الدوام .

4- الاهتمام بتعديل القوانين المتعلق بالمرأة، بما يشمل تعديل القوانين المجحفة بحقهن والإسراع في تعديل قانون العقوبات وقانون الجنسية .

5- إيجاد التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع لتعديل وإلغاء القوانين التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

خامساً: المجال الاقتصادي :

يهدف التمكين الاقتصادي للمرأة إلى معالجة معاناتها وتحقيق المساواة والاستقلالية من خلال توزيع متوازن نسبياً بين الرجال والنساء في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، وكذلك في الأجور والدخل المكتسب. يتمثل ذلك في تمكين الأفراد من الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والمعرفة، والتدريب لتعزيز مكانتهم الاقتصادية، مما يسمح لهم بالمساهمة في ازدهار الاقتصاد عبر تسخير مهاراتهم ومعرفتهم، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تكاملاً بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم[2].

أما بالنسبة للمرأة، يعنى التمكين الاقتصادي بمنحها القدرة على اتخاذ الخيارات الاستراتيجية في حياتها ضمن سياقات كانت محرومة منها سابقًا، وترتكز عملية التمكين على(المشاركة، الاعتماد على الذات،

[1] محمد خالد أبو العزم، ادارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص8.

[2] محمد أعتماد علام، علم اجتماع الصناعي: التطورات والمجالات، مكتبة الاجلو المصرية، مصر، 2005، ص337.

وتجاوز العقبات المجتمعية)، حيث يُنظر إلى المشاركة والتمكين كوجهين لعملة واحدة، ومن الجدير بالذكر أن غياب التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل مشكلة شائعة في العديد من الدول العربية والعالمية المتقدمة، حيث يتجلى في صورة عدم المساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية[1].

يمكننا القول إن الدور الذي تلعبه المرأة العراقية في تشكيل الحياة المجتمعية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية يتطلب إتاحة فرصة كافية لها للمساهمة في وضع الأهداف العامة للمجتمع .كما يتطلب تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وتحديد دورها في إنجاز المهام اليومية التي تتجمع على المستوى القومي كأهداف عامة، بحيث تكون مقتنعة بها ومشاركة في صياغتها ومدافعة عنها في مواجهة أي عقبات تعترض طريقها.

من المهم التنويه إلى أن إحداث التغيير في أي مجال ليس بالأمر البسيط أو السريع، خاصةً فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء الذين نشأؤ خلال العقود الماضية في بيئة تفتقد إلى التوازن لذلك، يجب تعزيز دور المرأة عبر وضع ضمانات قانونية ودستورية تضمن للمواطنين الأمن والاستقرار ومناخًا ديمقراطيًا صحيًا، مع الحفاظ على سيادة القانون وحرية التفكير والتعبير هذه العوامل مهمة لدعم المشاركة الفعّالة للمرأة في جميع مجالات المجتمع والمساهمة في تطورها المستقبلي.

الخاتمة

وختام البحث لابد من الوقوف على جملة من النتائج وعدد من الاستنتاجات التي تحتاج النظر فيها والتأكيد عليها وهي على النحو التالي:-

1- يُفهم الحرية بشكل عام على" أنها القدرة التي يمنحها القانون للأفراد، مما يمكنهم من أداء واجباتهم واستيفاء حقوقهم، واختيار ما يفيدهم ويجنبهم الأذى، دون التسبب في ضرر للآخرين".

2- إن القضية المركزية التي دعت إليها سيمون دي بوفوار، والتي منحت فلسفتها الوجودية أصالتها وفرادتها مقارنةً بمن سبقوها، تمثلت في تأكيدها على الهوية النسوية وحق النساء في المطالبة بحقوقهن والوصول إليها لتحقيق المساواة مع الرجال في الحقوق المشروعة، كانت دعوتها للحرية والاستقلال والمساواة تعبيراً عن مطالب مشروعة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، فالواقع الصعب والعادات المتوارثة والمجتمع آنذاك هي القوى التي دفعت بوفوار إلى رفع صوتها للمطالبة ببعض هذه الحقوق النسوية.

3- إن تناول مفهوم الحرية في فكر سيمون دي بوفوار يساهم في إلقاء الضوء على العديد من التحديات والعقبات التي تواجه حرية المرأة في العراق، فقد كان ضعف دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة نتيجة لطبيعة المجتمع والتغيرات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام 2005 وما زالت تشهدها.

[1] المصدر نفسه.

4- تمضي حقوق المرأة في العراق بخطوات متأنية، متأثرة بالاعتبارات المرتبطة بالإجراءات والتحديات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها المجتمع بالإضافة إلى ذلك، تواجه المرأة عوامل القهر الاجتماعي والعنف المجتمعي الذي يمارس ضدها.

5- بالرغم من تحقيق المرأة العراقية لبعض المكاسب في مجال حقوقها السياسية بعد اعتماد نظام الكوتا في الدستور العراقي لعام 2005 ، إلا أن تمكينها سياسياً وتفعيل دورها يتطلب جهوداً مجتمعية شاملة، وخلق بيئة تشريعية ملائمة تتماشى مع التشريعات الدولية بهذا الصدد.

6- كذلك، يجب التركيز على القضاء على أمية المرأة وتوفير فرص التعليم لها في جميع المراحل، خصوصًا في القرى والمناطق الريفية، إن تعليم المرأة وتمكينها من الوصول إلى مستوى تعليمي يتناسب مع قدراتها يسهم في تمكينها من دخول مواقع صنع القرار.

7- التركيز على التوعية السياسية للمواطنين بشكل عام، لأن التقاليد الثقافية والاجتماعية قد تفرض أدواراً محددة على المرأة، مما يؤثر سلباً على حريتها لهذا، من الضروري نشر الوعي الثقافي حول دور المرأة في المجتمع، بهدف بناء قناعات راسخة لدى الأفراد بأهمية دورها ومشاركتها في الحياة العامة.

8- الجوهر الرئيسي الذي شددت عليه سيمون دي بوفوار في سعيها لتحرير المرأة يكمن في التمكين الاقتصادي كحل لمعاناة المرأة وتحقيق المساواة والاستقلالية، وقد أشارت إلى الحاجة للتوزيع المتساوي، نسبياً، بين الرجال والنساء في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية وكذلك في الأجور والدخل المكتسب بالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا التمكين حصول الفرد على الموارد الاقتصادية والمعرفة والتدريب لتعزيز مكانته الاقتصادية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1-المعاجم والقواميس:-

- اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

-أندرية لالاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: أحمد عويدات، مجلد1، منشورات عويدات، بيروت-باريس،ط2، 2001.

-عبدالمنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة،2000.

2-الكتب:-

-حفناوي بعلي، مدخل في نظرية نقد النسوي وما بعد النسوية، منشورات الاختلاف، الجزائر،2009.

-رزطار ثشدري، العمالة الوافدة والتغير الديموغرافي في العراق(1968-1990) العراق، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، -السليمانية،2008.

-روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة،ترجمة:جلال مطرجي،دار الآداب، لبنان،ط2، 1988.

-زكريا إبراهيم، سيكولوجية المرأة، مكتبة مصر،القاهرة، ب.ت.

- سعد سالم سلطان، تمكين الأقليات والحقوق المدنية والسياسية في القانون الدول والدستور العراقي 2005، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

-سلمى بالحاج مبروك، التأسيس لهوية أنثوية خارج البراديغم الذكوري عند سيمون دي بوفوار، ضمن كتاب الفلسفة والنسوية، تحرير: د.علي عبود المحمداوي، الرابطة العربية للنشر، المغرب، 2013.

-سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، نقله إلى العربية، لجنة من أساتذة الجامعة، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت،1966.

-سيمون دي بوفوار، أنا وسارتر والحياة، ترجمة: عايدة مطرجي ادريس، دار الآداب، بيروت، 1961.

-سيمون دي بوفوار، قوة الأشياء، ترجمة: عايدة مطرجي ادريس،ج1،دار الآداب، بيروت، 1964.

-عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية ، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، الأردن ،2020.

-فاطمة سبيتي قاسم، سياسة الأحزاب والدين، والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015.

-فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعدعام 2003، دار المعارف للمطبوعات، بيروت،2013.

-مجموعة من الباحثين، عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، جامعة ديبول الأمريكية، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، 2006.

-محمد أعتماد علام، علم اجتماع الصناعي: التطورات والمجالات، مكتبة الاجلو المصرية، مصر، 2005.

-محمد خالد أبو العزم، ادارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

-محمد مهدي صالح و فراس جاسم موسى، ظاهرة الأمية في العراق-حالة وحلول، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية، 2023.

-نوال السعداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

-هازل رولي، سيمون وسارتر وجهاً لوجه، ترجمة: محمد حنانا، الدار القومية، بيروت، 2012 .

-هيفاء زنطنة، مدينة أرامل العراقية في مسيرة التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

-هيفاء زنكنة، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،أوراق عربية 9، بيروت، 2011.

-وصال نجيب غازي، المرأة العربية والتغير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

3-الرسائل والأطاريح:-

-آلاء عبدالله معروف، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب –جامعة بغداد،2001.

-هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعدعام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،.2008

4- البحوث والدوريات:-

-الاتحاد العام للنساء العراق، المرأة العراقية: إدارة الارتقاء وتحديات الحصار، بغداد،2002.
-أحمد أبو زيد، سيمون دي بوفوار والسارترية، مجلة العربي، الكويت، العدد(332)، 1986.
-أحمد حمه غريب عمر، واقع المرأة العراقية وتحدياتها المستقبلية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد(3)، برلين،2018.
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جمهورية مصر العربية، جيزة،2008.
-تقرير البنك الدولي ، مشاركة المرأة العراقية في السوق العمل، 2020.
-تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+20، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الدائرة الهندسية، قسم المطبعة ،2015.
-تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، بعنوان تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق،2014.
-زكريا إبراهيم، المرأة من وجهة نظر سيمون دي بوفوار، مجلة العربي،العدد(1973)، ب.ت
-سميرة بياتي، الحركة النسائية في العراق: دراسة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا، الأمم المتحدة، 2006.
-ظاهر محسن هاني، المرأة والتنمية: بين التحدي والمساهمة: دراسة ميدانية اجتماعية لموظفات جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد(35)، جامعة بابل، 2017.
-عائشة الصديقي، كتاب الجنس الآخر لسيمون دي بوفوار، مقال منشور في الحوار المتمدن، العدد(21)، 2014.
-عبد النور إدريس، سيمون والجنس الآخر، مقال منشور في الحوار المتمدن ، العدد(1420)، 2006.
-عبدالجبار أحمد عبدالله ، هدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(42) ،2011.
-عصام عوني، العنف ضد المرأة في المغرب:مقاربة سوسيولوجية، مجلة مستقبل العربي، العدد(413)، بيروت، 2013.
-مجلة الطليعة، النص الكامل لمحاضرة سيمون دي بوفوار بجامعة القاهرة،ب.ت.
-هاودس فريدم، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة، 2005.
-هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعدعام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.
-وزارة التخطيط العراقية لعام 2007.
-يوسف زدام، الثقافة السياسية في البلدان العربية، دراسة في تأثير المحددات غير السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد(429)،2014.
-اليونسكو واليونسيف، الأطفال خارج المدارس: قياس التسرب من التعليم الأساسي، مؤسسة اليونسكو،..2005

5-الصحف:-

-جريدة الشرق الأوسط، العدد(1254)، 2009.

-عبدالسلام البغدادي، حقوق المرأة في الدستور العراقي 2005، نقلاً عن جريدة الصباح، العدد(2647) ،2012.

6-الدراسات والوثائق المنشورة في الانترنيت:-

-آثار الحصار على المرأة، متاح على الموقع الألكتروني الآتي: http://nointervention .com\archive \iraq\www.uruklink.net\mofa\2\6\2024.

-إحصائيات 2023..أبنية وطلاب العراق، متاح على الموقع الآلكتروني الآتي:.www.alssaa.com.23\9\2024

-سحر الياسري، الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، 2009 ، متاح على الموقع الألكترون الآتي:-.www.aheway.org.13\8\2024

-مشروع قانون مناهضة العنف الأسري في العراق، متاح على الموقع الألكتروني الآتي:www.hrw.org\ar\news\2017\03\19\301308.6\2\2024

ثانياً: المصادر باللغة الأنكليزية:-

- Dictionnaire de francais,Larousse,2010.

-Nadje AL-ali& Pratt Nicola,what Kind of Deliberation? Women and OccupationIn Iraq,USA:California University Press, 2009.

- Oxford word power dictionary,University paris,2006.

-Pia Kaisar ,Party Incentives and women s Parlimentary Participation ,University of California,Los Angles,1990.

-Simone de Beauvoir,Woman: Myth& Rrality, in Jacobus,lee A(ed) A Word of Ideas, Bedford\St. Martins, Boston,2006.

-UNICEF:sanctions,schools associated dress,10\12\1998.